



تداعيات التمييز والعنصرية في ظل جائحة كورونا

إعداد/ مصطفى عماد شبيب



١٧ أغسطس ٢٠٢١

تداعيات التمييز والعنصرية في ظل جائحة كورونا

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسه أهلية - مشهورة برقم ٦٣٣٧ لسنة ٢٠٠٥ - غير حزبية

لا تهدف إلى الربح يخضع نظامها الأساسي للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بالجمعيات
الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الإلكتروني: [/https://www.fdhrd.org/ar](https://www.fdhrd.org/ar)

ALL RIGHTS RESERVED- 2021 ©

FDHRD



مدخل

أثر ظهور وباء كورونا بمقاطعة ووهان في الصين في أواخر عام ٢٠١٩ وتفشيته في كل دول العالم على الحياة العامة الصحية والاجتماعية، وكانت ردود الفعل العالمية متنوعة مع الوباء، وزاد دور الدول بتدخلاتها وإعلان حالات الطوارئ وعدم الاعتماد على المؤسسات غير الرسمية في كثير من الأحيان باتخاذ التدابير الاحترازية والإغلاق الكلي أو الجزئي. كما سادت بعض صور التعاون الدولي في المجال الصحي بين العديد من الدول خاصة بإرسال المساعدات للدول التي لم تستطع مواجهة تداعيات تفشي الفيروس.

وعلى الرغم من ذلك صاحب ظهور الجائحة تصاعداً في التمييز العنصري ضد غير المواطنين والأشخاص الملونين في العديد من الأماكن حول العالم. هناك بعض صور الانتقادات في تصرفات بعض الدول تجاه الصين كونها منبع تفشي الفيروس، وتعرض أغلب الأشخاص من شرق آسيا للعنصرية والكرهية خارج بلادهم وللتنمر في أحيان أخرى. وأشارت رابطة مكافحة التشهير، ومكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن انتشار الفيروس أدى إلى زيادة حوادث معاداة السامية.

ومع اكتشاف اللقاحات في شركات الدول الكبرى، واجهت الدول النامية والفقيرة قدرتها المادية وأحقيتها في الحصول عليها بسبب محاولة الشركات تحقيق الربح من جانب، والتحيز لصالح شعوب الدول الغنية بتلقي اللقاح من جانب آخر. مما يشكك في مزاعم بعض الدول المتقدمة في حقيقة مساندة الدول الأخرى وخاصة في إفريقيا فيما يخص التنسيق الدولي للتغلب على كورونا.

يناقش هذا التقرير مظاهر وتداعيات العنصرية والتمييز التي تتعرض لها الدول والأشخاص في ظل انتشار جائحة كورونا، بالإضافة لتناول الجهود العالمية التي تقوم بها الدول والمنظمات والهيئات الدولية للحد من صور التمييز والعنصرية.

أولاً: مظاهر التمييز والعنصرية الناتجة عن كورونا

العنصرية هي فعل غير أخلاقي يعبر عن النظرة الدونية والهيكلية الخارجية للتفرقة تجاه فرداً أو جماعةً أو دولةً ما، سواء هذه النظرة على أساس العرق، أو الدين، أو الثقافة. ومع انتشار جائحة كورونا ظهرت صور للتفرقة والتنمر على أساس دولة تمرکز التفشي (الصين) ومنها للشعوب المنتمية للشعوب الشرق آسيوية، أو في الطريقة التي يتعامل بها الشخص المصاب وعائلته، وهو ما أُطلق عليه "كورونا فوبيا- Coronaphobia".

أ- التمييز والعنصرية تجاه الدول

١- الفيروس الصيني

تعرضت بعض الدول للعنصرية نتيجة تفشي فيروس كورونا، وعلى رأسها الصين ودول شرق وجنوب شرق آسيا. وتصدر هذا المشهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب مخالفاً المسمى العلمي له "COVID-19"، ومتجاهلاً كونه وباءً لاعلاقة له بالجنسية أو أي خلفية. فكان عليه بأن يبدأ بالمساعدة في منع التفشي ووقف انتشاره، ولكنه اتجه لتسييس الظروف واتهام الصين بالقصد في صنع الفيروس في معاملها وتفشيها. وأن الصين وضعت نفسها في موقف الريبة والشك خاصة قصدها التعقيم في بداية انتشار الفيروس، وعدم إتاحة أي تحقيقات شفافة جراء ذلك. حيث أشارت وكالة "أسوشيتيد برس" في تقرير لها إلى قيام السلطات الصينية بأبحاث سرية للوصول إلى أصل فيروس كورونا المستجد في كهوف طبيعية وصفتها بـ "الثقب الأسود".

في غضون ذلك، ظهر مقال لجريدة "وول ستريت جونرال" يعيد النقاش إلى البدايات الأولى حول منشأ الوباء الذي ظهر لأول مرة في سوق السمك بووهان الصينية. ويستند المقال على تقرير استخباراتي لوكالة الاستخبارات الأمريكية يشير إلى أن خبراء من معهد ووهان الصيني- القريب من سوق السمك- اشتكوا نهاية عام ٢٠١٩ من أعراض مشابهة لتلك الناجمة عن كوفيد-١٩.

ومن جانبها، أقرت منظمة الصحة العالمية أن المرحلة الثانية من التحقيق حول أصل الفيروس يجب أن تشمل تدقيقاً في مختبرات صينية، وذلك وسط تزايد الضغوط من الولايات المتحدة لإجراء تحقيق في أنشطة "معهد ووهان لعلم الفيروسات". عادت الشكوك إلى الواجهة مجدداً مما دفع

الرئيس الأمريكي جو بايدن في مايو الماضي (٢٠٢١) إلى إصدار أوامره إلى الأجهزة الاستخباراتية لتسليمه تقريراً عن أصل الفيروس خلال تسعين يوماً، وذلك بعدما صرح بأن المخبرات الأمريكية ليس لديها معلومات كافية للتأكد من كيف بدأ انتشار فيروس كورونا المستجد، وما إذا كان قد ظهر نتيجة الاتصال البشري مع حيوان مصاب، أم تسرب من مختبر ووهان لعلم الفيروسات.

وفي الجانب المقابل، ترى الصين نفسها في موقع المدافع عن نفسها وعن حقوقها، وتدعى بأن الفيروس لم يتم صناعته داخل مختبر ووهان. خاصة أن دراسة نشرت في ١٦ يونيو ٢٠٢١، أشارت إلى أن فيروس كورونا كان موجوداً في الولايات المتحدة على الأقل منذ ديسمبر ٢٠١٩، أي في نفس الفترة التي ظهر فيها الفيروس في مدينة ووهان في الصين.

٢- تسمية سلالات الفيروس

ترجع مهمة تسمية الفيروسات رسمياً إلى اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات، وتسمية أي فيروس جديد غالباً ما تتأخر لأن التركيز يكون على مواجهته وحماية أرواح البشر. وتجنباً لاستمرار لقب "الفيروس الصيني" سُميت فيروسات الكورونا بهذا الاسم نظراً لصورتها تحت المجهر، التي تبدو ذات أطراف مدببة كالتاج. ولدى اللجنة بعض الوقائع عن حالات تفشي فيروسات في السابق. فقد لُقب فيروس (H1N1) في ٢٠٠٩ بـ "أنفلونزا الخنازير"، وأدت تلك التسمية بمصر إلى قتل ما لديها من خنازير، بالرغم من أن الفيروس تفشى بواسطة الأفراد، وليس الخنازير.

إحدى صور التمييز المستحدثة تجاه الدول في عصرنا هو إطلاق مسميات متحورات فيروس كورونا بأسماء الدول التي ينشأ فيها، مثل "الفيروس الصيني"، "والسلالة البريطانية"، "والسلالة الجنوب أفريقية"، "والسلالة البرازيلية"، "والسلالة الهندية". وكلما تشكل سلالة جديدة ستضم القائمة دولاً أخرى.

وتدخلت منظمة الصحة العالمية لإعادة تسمية متحورات الكوفيد-١٩ بطريقة مبسطة تعتمد على الحروف الأبجدية اليونانية، وفي حالة نفاذها يتم اللجوء إلى أسماء الأبراج النجمية. وأن يُراعى ألا يتضمن اسم فيروس كورونا الجديد: أي إشارة إلى موقع جغرافي، أو أسماء أي من الشعوب، أو اسم أي حيوان أو نوع من الأغذية، أو إشارة إلى ثقافة محددة أو صناعة بعينها.

وتم تسمية ١١ متحوراً مصنفاً طبقاً لدرجة خطورته، التصنيف الأول يشمل "المتحورات المثيرة للقلق"، مثل: (ألفا، بيتا، جاما، دلتا). والتصنيف الثاني "المتحورات المثيرة للاهتمام"، مثل: (لامدا وإبسيلون، ولامبادا).

٣- توزيع اللقاحات

تسببت اكتشافات لقاحات كورونا بالدول المتقدمة إحداث فارق في عدالة توزيعها بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وبالتالي تأثر الشعوب في الدول النامية لانتقاصات في حقوقها الصحية. وبسبب التدافع الدولي والمنافسة بين الدول الغنية للحصول على تلك اللقاحات، أصبحت الشركات المصنعة لها تدير ظهرها للدول الغير قادرة على المنافسة في السوق الدولي للحصول عليها.

وتعتبر الشعوب الأفريقية هي الأكثر تضرراً من ذلك، وتليها الشعوب الآسيوية نظراً لضعف اقتصادياتها وكثرة تعدادها السكاني مقارنة بالدول الغنية والمتطورة. وبالتالي يُعيق الوباء تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وبشكل خاص الهدف العاشر: "الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها".

وليس بعيداً التمييز والعنصرية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في ظل تلك الجائحة التي تضيق أنماط الحياة لهم تحت الإحتلال الإسرائيلي. تستغل الحكومة الإسرائيلية تفشي الفيروس في الأراضي المحتلة كأداة ضغط للرضوخ لمطالب الإحتلال. فكانت هناك بعض القرارات التعسفية تجاه بعض عمال البناء الفلسطينيين الذين رفضت سلطات الإحتلال عودتهم لمنازلهم بالضفة الغربية في بداية الأزمة. إسرائيل هي أكثر الدول في العالم تحصيناً لشعبها من فيروس كورونا، بالإضافة لتطوير استراتيجياتها لتصبح مركزاً لتصدير اللقاحات في الشرق الأوسط والعالم. ونظراً لعدم إتاحة الفرصة أمام الشعب الفلسطيني بالحصول على القليل منها، وحتى في المرات التي مررت كميات قليلة منها كانت فاسدة، فهذا تعمد واضح للعنصرية الدولية تجاه الشعب الفلسطيني والتي تتطلب لتدخل دولي.

وللتخفيف من حدة الفوارق في الوصول إلى اللقاحات بين الدول الغنية والنامية، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء آلية "كوفاكس" كمبادرة لتسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 بشكل منصف لكل الدول (وتُدعى مسرّع الإتاحة ACT). وشملت المرحلة الأولى من كوفاكس توزيع أكبر عدد من الجرعات خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠٢١، وبحسب هذه اللائحة فإن الدول التي ستتلقى الجرعات هي الهند ونيجيريا وغانا وباكستان وإندونيسيا والبرازيل وبنغلادش.

ب- التمييز والعنصرية تجاه الأشخاص

أصاب الفيروس المستجد ملايين الأشخاص في العالم، وأغلق الحدود، ومنع التجمعات، وأدى إلى توقف العمل والسفر والتنقل، وكذلك تأثرت عملية التعليم في المدارس والجامعات، وغيرها من الحقوق المدنية والاقتصادية، وفي ذلك انتقاص واضح وصريح للحقوق الفردية. والاعتقاد السائد للأشخاص أن هذه الظروف قد تنتهي بعد فترة حينما يُقضى على الوباء.

وفي ذلك الإطار أصدر مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يونيو ٢٠٢٠ تقريراً بعنوان "التمييز العنصري في إطار أزمة كوفيد-١٩". وتناول التقرير الحقوق الصحية للشعب الأفريقي والشعب الآسيوي وكذلك في روما والشعوب المهمشة في العالم، وتناول أيضاً تأثير التمييز العنصري في إنفاذ القانون وإقامة العدالة أثناء الوباء، بالإضافة إلى كيف أثرت عنصرية الكوفيد-١٩ على عدالة الحق في التعليم والإسكان، ونقص الغذاء والوصول إلى المياه.

بينما تنشغل الدول في التصدي للتداعيات الناتجة عن تفشي الفيروس، يتحدى الأفراد والجماعات العنصرية الموجهة لهم نتيجة لأصابتهم بـ"كوفيد-١٩". وتظهر أبرز تلك الحالات في الدول التي تزداد بها أعداد الإصابات مثل في إيطاليا والصين والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن الصور البارزة للعنصرية الشخصية وللتنمر الإلكتروني على مواقع التواصل الاجتماعي التي يتعرض لها الصينيين وذوي الملامح الآسيوية في خطابات الكراهية والمنشورات المنسوبة لبعض السياسيين والإعلاميين. مثل: طلب مسئولين إيطاليين من الرعايا الآسيويين عدم مغادرة منازلهم

في بداية الجائحة، ووصفهم بالدخلاء وتعرضوا للاعتداءات الشخصية وتخريب تجارتهم ومطالبتهم الرجوع لبلادهم. والغرض من مثل تلك التحركات هو المزيد من المكاسب السياسية.

وليس ذلك فقط، ففي الصين كانت هناك بعض صور التفرة والابتعاد عن مواطني مقاطعة ووهان في الأقاليم الصينية الأخرى. كما أن الغالبية العظمى من ضحايا التمييز العنصري في الصين كانوا من غير المواطنين وذوي البشرة الملونة وليسوا من المواطنين.

تحول الخوف من المرض إلى اضطهاد الشخص المريض وأسرته، وتغير نظرة المجتمع والدوائر القريبة لهم، فأى صلة اتصال بالشخص المصاب أضحت تسمى بـ "وصمة العار الاجتماعية". يمكن للوصمة أن تجعل الناس يشعرون بالذنب أو بالسوء تجاه أنفسهم إذا كانوا مصابين بالفيروس أو العزلة لتجنب التمييز. وقد يكون الأشخاص أقل عرضة للاختبار أو طلب العلاج من الفيروس إذا كانوا يخشون أنهم سيواجهون التمييز. وقد يتجنب الأشخاص المصابون بـ "كوفيد-19" أو يعتقدون أنهم قد اتصلوا بشخص مصاب، والحجر الصحي لإخفاء حقيقة مرضهم. وأخيراً، يمكن أن يؤدي الوصم والتمييز أيضاً إلى زيادة القلق حيث يتعين على الشخص القلق بشأن كيفية إدارة التمييز.

وعلى سبيل المثال، رفض أهالي إحدى القرى في مصر دفن طيبة توفت نتيجة الفيروس على الرغم من إنها كانت تعالج المرضى في مستشفى الحجر الصحي بالقرية.

وفي دراسة احصائية أصدرها مركز "بيو" للأبحاث بالولايات المتحدة صدرت في أكتوبر ٢٠٢٠، تبين أن الأمريكيين من أصول آسيوية وذوي بشرة ملونة هم أكثر عرضة من المجموعات الأخرى للإبلاغ عن تجارب سلبية تتعلق بعرقهم أثناء الوباء. فكان ٥٨٪ من الأمريكيين الآسيويين و٤٥٪ من الأمريكيين الملونين يقولون إنه من الشائع أن يعبر الناس عن آراء عنصرية تجاه مجموعتهم منذ تفشي فيروس كورونا. و٣٩٪ من الأمريكيين الآسيويين و٣٨٪ من الملونين يقولون أن شخصاً ما تصرف بعدم الارتياح من حولهم بسبب عرقهم منذ تفشي فيروس كورونا.

قد تلعب العنصرية أيضاً دوراً في المخاطر الصحية، فالضغط الناتج عن التعامل مع التمييز العنصري يمكن أن يكون له تأثير سلبي ويسبب الشيخوخة المبكرة (وذلك طبقاً للبيانات الحديثة من مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها بالولايات المتحدة (CDC)).

مع بدء الحكومات في جميع أنحاء العالم في إعادة فتح الحياة العامة وتخفيف القيود والحجر الصحي، تنشأ مجموعة واسعة من قضايا ومخاوف حقوق الإنسان والتي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التمييز العنصري أو الآثار السلبية على الجماعات والجماعات العرقية. وتشمل هذه القضايا تطوير التطعيم، واختبار الوصول من خارج الحدود والبروتوكولات؛ وحصانة جوازات السفر؛ أدوات المراقبة والتتبع؛ المعاملة التمييزية للناجين من الفيروس؛ وسياسة الهجرة وإدارة مراقبة الحدود. هناك أيضاً مخاوف متزايدة بشأن سبل العيش الاقتصادية والتهميش المستمر للأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعات طبقية ومجتمعات عرقية وإثنية في مجالات التوظيف والصحة والتعليم والإسكان.

ثانياً: الجهود العالمية لمكافحة تداعيات كورونا

بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يجب على الدول حظر التمييز العنصري بجميع أشكاله والقضاء عليه وضمان حق كل فرد، دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني. كما يجب على الدول أن تضمن حق كل فرد في المساواة أمام القانون. على الرغم من إمكانية تقييد بعض حقوق الإنسان لأسباب تتعلق بالصحة العامة، يجب أن ينص القانون على هذه القيود الضرورية والمتناسبة وغير التمييزية.

أكدت الجمعية العامة في قرارها الأول المتعلق بفيروس كورونا على الحاجة إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وشددت على أنه لا مكان لأي شكل من أشكال التمييز والعنصرية وكرهية الأجانب في الاستجابة لهذا الوباء. وأشار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش إلى أن العنصرية والتمييز هما رفض لكل ما تمثله الأمم المتحدة، مضيفاً أن "العنصرية المتعفنة تؤدي إلى تآكل المؤسسات والهيكل الاجتماعي والحياة اليومية."

وقالت رئيسة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ميشيل باشليت في بيان لها: "إن الوباء أظهر أن العنصرية والتمييز والفقر تشكل حلقة مفرغة تشكل عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة."

أ- المستوى الشخصي

لجأ العديد من الأفراد إلى وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي ووقف حوادث الكراهية، مع انتشار هاشتاج [#IoNonSonoUnVirus](#) على وسائل التواصل الاجتماعي في إيطاليا طوال الأزمة، بينما انتشر [#IAmNotAVirus](#) في البلدان الناطقة بالإنجليزية، و [#YoNoSoyUnVirus](#) في البلدان الناطقة باللغة الإسبانية. تم تقديم [#IkChinees](#) من قبل المجتمع الصيني في هولندا، حيث شجع الناس على طلب الطعام في المطاعم الصينية والتقاط صورة شخصية ومشاركتها على وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام الهاشتاج.

ب- تحركات على المستوى الداخلي

اتخذت بعض البلدان إجراءات للدلالة على أنه حتى في الاستجابة لأزمة عالمية يمكن تبني قيم ومبادئ راسخة. في إسبانيا على سبيل المثال يسعى التعاون الذي تم إطلاقه بين المجلس الإسباني للقضاء على التمييز العرقي أو العنصري ومنصات التحقق إلى مكافحة انتشار الأخبار المزيفة المتعلقة بفيروس كورونا وخطاب الكراهية حول المجتمع الإيطالي على وسائل التواصل الاجتماعي. في مدينة لوزان بسويسرا تم إنشاء نقطة معلومات للاستجابة لإحتياجات المهاجرين في مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بالوباء- بما في ذلك العنصرية. في نيويورك تنظم لجنة المدينة لحقوق الإنسان ورش عمل تعليمية مجانية حول حقوق الإنسان والإلتزامات بموجب القانون، خاصة في المجتمعات التي تواجه مستويات عالية من التمييز والمضايقات والتحرش.

ج- المنظمات دولية

المنظمات الدولية كانت نشطة أيضاً في مواجهة تداعيات العنصرية. على سبيل المثال أطلقت المنظمة الدولية للهجرة حملة على وسائل التواصل الاجتماعي في المكسيك لإطلاع المواطنين على أهمية تجنب خطاب الكراهية وكراهية الأجانب أثناء حالة الطوارئ المتعلقة بفيروس كورونا.

كما أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية مذكرة إرشادية شاملة توفر إرشادات للدول الأعضاء والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة مثل القادة الدينيين والمدنيين وأصحاب النفوذ للتصدي لفيروس كورونا ومكافحة أي حديث يحض على الكراهية. يعمل هذا التوجيه كمكمل لاستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة وخطة العمل بشأن خطاب الكراهية.

خاتمة

مع كل هذا التقدم العلمي والحضاري كان من المتوقع أن تقل صور العنصرية والتمييز في العالم، ومع كل تلك الإجراءات المُتخذة لمواجهة الفيروس المستجد، إلا أن العنصرية والتمييز ما زالت تخترق أخلاقيات كثير من الأمم والمجتمعات. ورغم انضمام معظم دول العالم على المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للقضاء على جميع النظرات الدونية والتعسفات تجاه البشر، إلا أنه ما يزال هناك فجوة في تطبيق تلك القواعد.

على الرغم من جميع الأمثلة والرسائل الإيجابية للغاية، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به للحفاظ على سلامة مبادئ المساواة وعدم التمييز ومكافحة وصمة العار الاجتماعية وخطاب الكراهية وكراهية الأجانب والعنصرية والتمييز. إن التمييز العنصري له تأثير كبير على العلاقات الإنسانية والصحة العقلية والرفاهية العامة، فيجب معالجة مشكلة التمييز العنصري المتزايدة وسط جائحة كورونا.

أصبح هناك حاجة أساسية للعديد من الإجراءات الأخرى في هذا الوقت من الأزمة. ويشمل ذلك المعلومات المستندة إلى الحقائق، وحملات التوعية الوطنية التي تستهدف الجمهور لتقويض المعلومات الخاطئة والمضللة، وتوفير التوجيه والتدريب المتخصص للسلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لضمان أن أولئك الذين لهم دور في حماية الحقوق لديهم القدرة على معالجة المشكلة. ستكون هذه أدوات فعالة ضد التمييز وكراهية الأجانب. وفي الوقت نفسه عند تنظيم الإجراءات في المجتمع، يجب إشراك كل من المجتمعات التي تنشر رسائل الكراهية والمجتمعات المتضررة نفسها بالنشاط.